



استفسر عن إضافة تخصص علم النفس ضمن التخصصات الجائز نقلها

مرزوق الغانم: ما المعايير والشروط بشأن تنظيم النقل من كادر الوظائف العامة إلى وظائف السالكين الديبلوماسي والقنصلي؟



مرزوق الغانم

وجه النائب مرزوق الغانم سؤالاً إلى وزير الخارجية الشيخ سالم العبدالله جاء كالتالي: يضطلع السالكين الديبلوماسي والقنصلي بمهام بالغة الأهمية في تمثيل دولة الكويت لدى البلدان الصديقة وفي رعاية مصالحها وتوطيد عرى الصداقة والتعاون الثنائي والعناية بشؤون المواطنين الكويتيين في الخارج، وهو ما تعكسه

أحكام القانون رقم 21 لسنة 1962 في شأن نظام السالكين الديبلوماسي والقنصلي والقوانين المعدلة له، ولأهمية تلك المهام والمسؤوليات فرضت شروط ومعايير دقيقة لاختيار وانتقاء العناصر الوطنية ذات الكفاءة. وقد بلغ السعي العلمي ان الوزارة لم تلتزم بتلك المعايير والشروط، ونقلت عدداً من المعيّنين على كادر

الوظائف العامة الى كادر السالكين الديبلوماسي والقنصلي رغم التفاوت الكبير بين معايير الاختيار وشروطه بين كلا الكادرين، الأمر الذي حجب الوظيفة الديبلوماسية والقنصلية عن الكوادر المستحقة، ويتعارض مع المبادئ الدستورية ومبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين كافة. يرجى إفاذتي وتزويدي بالآتي:

1 - المعايير والشروط التي حددها قرار الوزارة رقم 53 الصادر في 2022/11/16 بشأن تنظيم النقل من كادر الوظائف العامة الى وظائف السالكين الديبلوماسي والقنصلي مع تزويدي بصورة ضوئية منه. 2 - هل التزمت الوزارة عند اصدار القرار المشار اليه بالمعايير والضوابط والتخصصات والشهادات

المؤهلة لشغل وظائف السالكين الديبلوماسي والقنصلي؟ 3 - هل لجأت الوزارة عند النقل الى الكادر الديبلوماسي والقنصلي الى استثناء بعض الحالات من كل او بعض الشروط المؤهلة لشغل هذا الكادر؟ اذا كانت الاجابة بالاجاب يرجى تزويدي ببيان الحالات المستثناة مع مبررات واسناد هذا الاستثناء دون المساواة في

المعاملة بين جميع المتقدمين. 4 - ما الأسباب التي دعت الى اضافة تخصص علم النفس ضمن التخصصات الجائز نقلها لوظائف السالكين الديبلوماسي والقنصلي؟ 5 - ما مدى صحة ان بعض الموظفين الإداريين في بعثات الكويت بالخارج كلفوا بأعمال تدخل ضمن أعمال السالكين الديبلوماسي

والقنصلي كأعداد وكتابة التقارير السياسية والاقتصادية وغيرها من أعمال تدخل في اختصاص أعمال السالكين والقنصلي؟ 6 - ما مدى صحة ابتهات الوزارة لبعض حملة الثانوية العامة فقط ضمن البعثات الخارجية؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بأسمائهم وأسباب ومبررات ذلك.

دون إفصاح عن مصدرها أو سببها أو قام بتقديم معلومات غير صحيحة

عبدالكريم الكندري: يعد مرتكباً لجريمة غسيل أموال من قام بتحويل مبالغ نظير الاستثمار من الملاذات الضريبية الدولية منذ 2013 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال



عبدالكريم الكندري

قدم النائب د.عبدالكريم الكندري اقتراحاً بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وجاء الاقتراح كالتالي: بعد الاطلاع على الدستور، وعلى قانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المعدل بالقانون رقم 24 لسنة 2016.

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه: المادة الأولى يضاف الى المادة 1 من

خصائص أهمها انعدام الضريبة أو فرضها بمعدلات منخفضة.» المادة الثانية تضاف الى القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه مادة جديدة برقم (2 مكرر) نصها الآتي:

المادة (2 مكرر):

«يعد مرتكباً لجريمة غسيل أموال كل شخص طبيعي أو معنوي قام بتحويل أو استلام مبالغ مالية نظير الاستثمار من الملاذات الضريبية الدولية أو عن طريقها دون إفصاح عن مصدرها أو سببها، أو قام بتقديم معلومات غير

صحيحة لدى البنك الذي أجرى العملية في الكويت.»

المادة الثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون كالتالي: للاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، تعتمد بعض الدول أو الأقاليم في جذب الاستثمار على فكرة تقليل الضريبة أو انعدامها في حال كانت

أوجه الاستثمار مسجلة في إحدى الشركات أو المتداولة من خلال البنوك المحلية لديها، وهي ما يطلق عليه الملاذات الضريبية. ولضمان عدم تسلل الأموال المترتبة عن جرائم من الكويت وإليها بذريعة الاستثمار في تلك الملاذات، جاء هذا التعديل على القانون بإضافة تعريف الملاذات الضريبية في المادة 1 واعتبار عدم الإفصاح أو الإدلاء ببيانات غير صحيحة عن الاستثمار بها جريمة غسيل أموال، وذلك لإحكام تدفق الأموال من البنوك الكويتية وإليها من خلال تلك الملاذات.

من المفردين وأصحاب الرأي عبر وسائل التواصل الاجتماعي

داود معرفي لوزير العدل: كم عدد المحكوم عليهم بأحكام نهائية نافذة؟ منذ 2013 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال



داود معرفي

وجه النائب داود معرفي سؤالاً إلى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون الإسكان فالح الرقبة، قال في مقدمته، كفل الدستور الكويتي في مادته (36) بأن «لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون»، حيث إن ممارسة حرية الرأي وحرية الاجتماعات

وتطالب تزويده وإفاذته بالآتي: 1 - كم عدد المحكوم عليهم بأحكام نهائية نافذة من المفردين وأصحاب الرأي عبر وسائل التواصل الاجتماعي منذ 2013 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما هو التكيف القانوني للتهمة الموجهة إليهم؟ وكم عدد سنوات سجنهم؟ وكم الغرامات المالية عليهم منذ تطبيق القوانين

المقيدة للحريات استناداً لقانون رقم (3) لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر والقانون رقم (63) لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات؟ 2 - كم عدد القضايا المرفوعة بتهمة موجبة من مدونين ضد مفردين تتعلق بحرية الرأي والتعبير، وعدد من تم التنازل عن قضاياهم ضد المفردين من سنة 2013 وحتى تاريخ طرح هذا السؤال؟ 3 - هل يوجد حالات تقدم بها مفردون بدعاوى للنيابة العامة بسبب تعرضهم للاحتجاز من مدونين لكي يتنازلوا عن القضايا التي رفعتها المدونون ضدهم منذ عام 2013 وحتى تاريخ طرح هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدنا بعدد هذه الدعاوى.

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه: المادة الأولى يضاف الى المادة 1 من

طالب بتزويده بعدد الرحلات المحولة لشركات أخرى ونساءل عن آلية تعويض المواطنين المتضررين

الخنفور يسأل وزير المالية عن عدم انتظام رحلات «الكويتية»



سعد الخنفور

وجه النائب سعد الخنفور بحزمة أسئلة للنائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير المالية بالوكالة عن معاناة المواطنين والركاب مع المشاكل المتكررة وغير المقبولة لرحلات الخطوط الجوية الكويتية منذ بداية موسم السفر وحتى الآن. وتطرق الخنفور في سؤاله إلى بيان الشركة الصادر منذ أيام قليلة والتي قالت فيه «إن التأخير

الحاصل لبعض رحلات الإقلاع والوصول خارج الكويتية منذ 3 أشهر حتى تاريخه، وهل تمت مخالفة الخطوط الكويتية بأي مبالغ كغرامات على بعض هذه التأخيرات، مستفسراً عن الإجراءات المتخذة في حال تأخر الطائرات عن الإقلاع، وهل قامت الخطوط الجوية الكويتية بتعويض الركاب الذين تضرروا من هذه التأخيرات؟

بجزمة أسئلة للنائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير المالية بالوكالة عن معاناة المواطنين والركاب مع المشاكل المتكررة وغير المقبولة لرحلات الخطوط الجوية الكويتية منذ بداية موسم السفر وحتى الآن. وتطرق الخنفور في سؤاله إلى بيان الشركة الصادر منذ أيام قليلة والتي قالت فيه «إن التأخير

بوضوح عدد حالات التأخير لرحلات الخطوط الجوية الكويتية منذ 3 أشهر حتى تاريخه، وهل تمت مخالفة الخطوط الكويتية بأي مبالغ كغرامات على بعض هذه التأخيرات، مستفسراً عن الإجراءات المتخذة في حال تأخر الطائرات عن الإقلاع، وهل قامت الخطوط الجوية الكويتية بتعويض الركاب الذين تضرروا من هذه التأخيرات؟

واختتم الخنفور سؤاله بتزويده بإحصائية لعدد الرحلات التي قامت الخطوط الجوية الكويتية بتحويلها إلى شركات أخرى وتكلفة هذه التحويلات، وأسباب إصرار طاقم الطائرة في بعض الرحلات على السماح بصعود الركاب على الطائرة وإنزالهم منها مرة أخرى بعد مدة زمنية طويلة على الرغم من علم قائد الطائرة عدم قدرة الطائرة على الإقلاع؟

خاصة الطب البشري وطب الأسنان.. وفي حال إقرار الاختبار الوطني تفرض اختبارات مواد الرياضيات والعلوم (الكيمياء والأحياء والفيزياء) بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية

5 نواب: فرز مقاعد البعثات الخارجية في مختلف التخصصات بحسب نسبة خريجي الثانوية لكل من المدارس الحكومية والخاصة

جدول بتوزيع مقاعد البعثات الخارجية بين خريجي الثانويات الحكومية والثانويات الخاصة بحسب نسبتهم من إجمالي خريجي الثانوية العامة أو ما يعادلها في دول الابتعاث ولكل تخصص على حدة		التخصص (.....)	
دولة الابتعاث	(%) من خريجي المدارس الحكومية من إجمالي خريجي الثانوية العامة في الكويت	(%) من خريجي المدارس الخاصة من إجمالي خريجي الثانوية العامة في الكويت	
المملكة المتحدة			
جمهورية إيرلندا			
مملكة البحرين			
الولايات المتحدة الأمريكية			
كندا			
المملكة العربية السعودية			
الإمارات العربية المتحدة			
أستراليا			
نيوزيلندا			
مالطا			
الجمهورية الفرنسية			
الجمهورية التركية			



عبدالعزيز الصقعي



فهد بن جامع



مهلهل المصفر



أحمد المطر



دحسان جومر

في كل تخصص علمي وفي كل دولة ابتعاث على حدة، في مقابل 20% من المقاعد لخريجي الثانويات الخاصة. 2 - في حالة إقرار الاختبار الوطني الموحد أو اختبار القدرات تفرض اختبارات مواد الرياضيات والعلوم والكيمياء والأحياء والفيزياء بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية باعتبارها من المتطلبات الجامعية في دراسة العلوم الطبية والهندسة والعلوم العامة.

بتوزيع المقاعد الدراسية في بعثاتها الخارجية لخريجي الثانوية العامة أو ما يعادلها بمختلف الأنظمة التعليمية بين القطاع العام والقطاع الخاص على النحو التالي: 1 - فرز مقاعد البعثات الخارجية في مختلف التخصصات، خاصة الطب البشري وطب الأسنان، بحسب نسبة خريجي الثانوية العامة لكل من المدارس الثانوية الحكومية والخاصة لخريجي الثانوية من إجمالي عدد المقاعد

المدارس الحكومية، والغنى الشديد الذي لحق بهم نتيجة لاختلاف احتساب المعدلات النهائية، مما يخدم مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين أبناء البلد الواحد، ولما كان الدستور الكويتي ينص على قواعد العدالة بين المواطنين وحرصاً على تشجيع القطاع التعليمي العام الذي يكلف الدولة أكثر من ملياري سنوياً، لذا فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي: (نص الاقتراح) إلزام وزارة التعليم العالي

في توزيع المقاعد الخاصة بتخصصات الطب البشري وطب الأسنان تحديداً لصالح خريجي المدارس الخاصة لاسيما ذات النظام التعليمي الأمريكي، وذلك على حساب خريجي المدارس الحكومية ممن يشكلون أكثر من 80% من مجموع خريجي الثانوية العامة أو ما يعادلها في الكويت، الأمر الذي نجم عنه احتكار المقاعد الطبية في دول محددة منها المملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا ومملكة البحرين لغير خريجي

لما كان العدل ميزاناً للحق، وأساساً لإرساء قواعد المساواة والأمن والاستقرار المجتمعي، ونظراً لتنوع الأنظمة التعليمية المعتمدة في الكويت على مستوى التعليم العام، واختلاف طرق التقييم النهائي لخريجي المدارس الحكومية والمدارس الأجنبية الخاصة، وكيفية احتساب النسب والدرجات النهائية للصف الثاني عشر أو ما يعادله، ولما كانت الدولة توفر سنوياً قرض مواصلة التعليم الجامعي في العديد من دول العالم وفي مختلف التخصصات وعلى رأسها تخصص الطب البشري وطب الأسنان، وهي من أكثر التخصصات المرغوبة لطالبي البعثات الخارجية، ولما شهدت خطط البعثات الخارجية من تحيز واضح